Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السيوفى فى «حسن المحاضرة» يقول: إنه لم يكن بدولة المماليك البحرية سوى شافعى فقط. وكان القضاء فى عهدهم- كما كان فى عهد الأيوبيين- على المذهب الشافعى، إلى أن أحدث الظاهر بيبرس فكرة أن يكون بمصر قضاة أربعة، كل قاض يعمل ويتحدث بما يقتضيه مذهبه بالقاهرة والفسطاط، ينصب النواب ويجلس الشهود. ومع ذلك، ظل مكان الشافعى أعلى من سائر الأئمة، ثم يليه المالكى فالحنبلى.

واستمرت الحال كذلك فى دولة المماليك الجركسية، حتى استولى العثمانيون على مصر.. فحصروا القضاء فى المذهب الحنفى، لأنه مذهبهم. ولم يزل الأمر كذلك حتى الآن، بيد أنه- وكما يقول الشيخ أبو زهرة- قد أخذ الاقتباس من المذاهب الأخرى فى الأحوال الشخصية أو الوقف، والمواريث والوصايا، وسى المسائل التى بقى القضاء فيها على مقتضى أحكام الشريعة الإسلامية دون سواها.

ويعلق الشيخ أبو زهرة فى كتابه «الشافعى» قائلا:

«وإذا كان المذهب الشافعى قد فقد مكانته الرسمية فى الدولة، فقد بقيت له منزلته فى الشعب المصرى. فإنه هو والمذهب المالكى، قد تغلغلا فى نفس الشعب، حتى أنه يتدين فى عبادته على مقتضى هذين المذهبين فى ريف مصر وقراها إلى يومنا هذا. فالناس فى ريف مصر، فى عباداتهم يختارون بين هذين المذهبين. فالمالكى أغلب فى صعيد مصر. والشافعى أغلب فى الوجه البحرى».

* * *

ونأتى إلى قبة الإمام الشافعى، والتى تعتبر من أقدم آثار دولة الأيوبيين فى مصر.

فحين توفى الشافعى، دفن فى تربة أولاد ابن عبد الحكم، بالقرافة الصغرى، ووسط قبورهم. وقد ظل قبر الشافعى موضع تكريم العلماء والزوار، يقصدونه لقراءة الفاتحة على روحه، والتبرك به، حتى عنى بنشر مذهبه السلطان صلاح الدين الأيوبى، وبعد حوالى أكثر من ثلاثة قرون ونصف من تاريخ دفن الشافعى. ولذلك فإنه فى عام ٥٧٢ هـ. «١١٧٦م» بنى صلاح الدين مقبرة الشافعى، وأقام عليها